

# مجلس القضاء.. جهود متسارعة لتحقيق العدالة الناجزة

الدوحة - قنا: يسعى المجلس الأعلى للقضاء إلى تطوير المنظومة القضائية بما يتواءم مع التطورات التي تشهدها دولة قطر في شتى المجالات. وقد حقق القضاء في دولة قطر العديد من الإنجازات هذا العام عكست في مجملها حرص حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى على تحقيق العدالة الناجزة التي تشمل السرعة في إجراءات التقاضي والجودة والإتقان في العمل بما يكفل حقوق الجميع. فإن المنظومة القضائية في دولة قطر تخضع لعملية تطوير وتحديث غير مسبوق، حيث بدأ القضاء بتحديث كل العناصر الفاعلة في هذه المنظومة وعلى رأسها العنصر البشري الوطني الذي يعتبر من الأولويات التي يستند إليها المجلس في استراتيجية التطوير والتقدم، باعتبار أن الاستثمار في العناصر الوطنية على سلم أولويات رؤية قطر الوطنية 2030 التي أرسى دعائمها حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى.

ويعمل المجلس على وضع خطة استراتيجية متكاملة لتطوير القضاء، تقوم الخطة على عدة محاور تنطلق من التشخيص الواقعي للمشكلات والتحديات ومعالجة الإشكالات التي تعاني منها أنظمة العدالة، وتستند إلى منطلقين، يتعلق الأول منهما بتحسينات عاجلة تم البدء ببعضها، ومنها إطلاق خدمة العمل المسائي بعدة محاكم وتنفيذ إجراءات تحسينية أخرى.

وبالتوازي مع ذلك، هناك مشروع تطوير دائم يمتد لعدة سنوات ويقوم على التكامل والتنسيق مع مختلف أجهزة الدولة، وخاصة النيابة العامة باعتبارها جزءاً من السلطة القضائية، وكذلك وزارتي الداخلية والعدل، والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة، إلى جانب المحامين والخبراء، والمحكمين وغيرهم من أعوان العدالة.

وتشتمل عناصر خطة التطوير على تحديث التشريعات المتعلقة بالقضاء والعدالة، مع مراعاة مواكبة التشريعات للتطورات المتسارعة من حيث المفاهيم والوسائل التكنولوجية وملاءمتها لطبيعة المجتمع القطري، وكذلك دراسة النماذج الناجحة والمتطورة والمتقدمة في المؤشرات الدولية وتشجيع الابتكار القانوني من خلال فتح الباب أمام المشرعين القطريين وإخوانهم المقيمين لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات التي تواجه نظام العدالة المحلي.

ويقوم المجلس بتحديث المحاكم وهو مشروع وطني يهدف إلى إحداث تحول شامل على مستوى المحاكم

القطرية بما يضمن تميزها والارتقاء بعملها لأفضل الممارسات العالمية. ويوفر المشروع خدمات للجمهور تتميز بالجودة والكفاءة عبر عدة قنوات يسهل الوصول إليها من بينها تطبيق الهاتف الجوال، والبوابة الإلكترونية، والخدمات الإلكترونية، ويأتي المشروع ضمن استراتيجية قطر للحكومة الإلكترونية 2020.

كما وضع المجلس مسألة تقطير الوظائف وخاصة القانونية منها على سلم الأولويات، حيث هناك خطة لتقطير عناصر السلطة القضائية والكادر الإداري بالمحاكم، بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأكاديمية والقانونية، وهو ما تضمنته مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع جامعة قطر، حيث سيستقبل المجلس المتفوقين من كلية القانون، ويتبنى عدداً من طلبة القانون القطريين بأعداد مناسبة، إلى جانب الاستعانة بالقانونيين القطريين العاملين بالجهات الحكومية، بعد تأهيلهم، إضافة إلى ابتعاث عدد من خريجي الثانوية العامة المتميزين سنوياً، ومراعاة ألا يقل تقدير الخريج عن جيد أو جيد جداً، إلى جانب ضرورة اجتياز القاضي لدورات تأهيلية متخصصة.

## تقطير الوظائف وخاصة القانونية منها على سلم الأولويات في القضاء

كما تشمل خطط التطوير تحسين بيئة العمل القضائية من خلال العناية بمكانة القضاء والقضاة، وبما يحقق تطلعات المتقاضين بتوفير عدالة ناجزة وسريعة.

وتتضمن استراتيجية المجلس الأعلى للقضاء عنصر التدريب الذي يوليه أهمية فائقة، حيث يعمل على برامج تدريب قانونية مستمرة، منها برامج تدريبية متكاملة للقضاة تهدف إلى تطوير مهارات العمل القضائي والإطلاع على تجارب الدول الأخرى بما يوفر البيئة المناسبة لعمل القاضي والإحاطة بظروف وعادات المجتمع الذي يجري فيه العمل القضائي.

وتعكس أرقام القضايا والفصل فيها خلال سنة 2018 التطور الكبير للمجلس الأعلى فقد بلغ

الدعاوى المتداولة والواردة لعام 2018 التي نظرت أمام دوائر المحاكم بمختلف درجاتها 130 ألفاً و492 دعوى، تم الحكم في 112 ألفاً و212 دعوى، حيث كانت نسبة الفصل العام 86%، وهناك زيادة في عدد الدعاوى التي نظرت عام 2018 بالمقارنة مع عام 2017 الذي بلغ العدد فيه 130 ألفاً و405 دعاوى بجميع أنواع الدعاوى، حيث بلغت الزيادة 87 دعوى، قابلها أيضاً زيادة في عدد الأحكام، إذ وصلت الأحكام في عام 2017 إلى 109 آلاف و4 أحكام أي بزيادة 3208 أحكام، بنسبة تغيير 3% عن العام الماضي.

كما أن هناك أيضاً زيادة في عدد الأحكام الصادرة في الشيكات وذلك بسبب زيادة عدد دعاوى الشيكات بمعدل أكثر، حيث بلغت نسبة الأحكام التي صدرت في قضايا الشيكات 94 بالمائة، كما سجلت دعاوى المرور والبيئة نسبة عالية في الفصل إذ بلغت نسبة الفصل في قضايا البيئة 98 بالمائة ونسبة الفصل في قضايا المرور 98 بالمائة.

وهناك انخفاض في عدد الدعاوى العمالية المنظورة في عام 2018 بالمقارنة مع العام 2017، إذ بلغت (8334 دعوى) تم الفصل في عدد 6802 قضية بنسبة بلغت 82 بالمائة، حيث كان العدد في عام 2017 (13 ألفاً و710 دعاوى)، تم الحكم في

9480 دعوى حيث كانت نسبة الفصل 69 بالمائة وكان هذا الفارق بسبب أنه تمت إحالة الدعاوى العمالية إلى لجان فض المنازعات العمالية بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية. كما نظرت دوائر المحاكم في أشهر الصيف (يوليو/أغسطس/سبتمبر) للعام 2018 عدد (34463) دعوى، بزيادة قدرها (3443) دعوى، عن ذات الفترة للعام 2017 والتي بلغ عدد الدعاوى فيها (31020) دعوى، أي زيادة بنسبة 10 بالمائة من الدعاوى المتداولة، بينما كان هناك انخفاض في عدد الدعاوى المحكومة بأحكام متنوعة (حكم قطعي - إحالة - شطب - وقف - ضم) بعدد (138) دعوى، والتي بلغت (13537) دعوى للعام 2018 مقابل (13675) دعوى للعام 2017.

ويتم حالياً أرشفة ملفات الدعاوى إلكترونياً، حيث تمت أرشفة أكثر من 550 ألف ملف بما يعادل حوالي 26 مليون ورقة تقريباً ويزداد هذا العدد يومياً. كما تتم عملية استكمال إجراءات الربط مع الجهات الخارجية عن طريق الشبكة الحكومية ضمن مشروع تطوير المحاكم. وتتضمن خطة التحول الرقمي الخدمات الإلكترونية المرتبطة بالجمهور والمحامين، والتحول الرقمي بإجراءات التقاضي عبر تطوير الأنظمة الإلكترونية لإدارة الجلسات خلال جلسات

النداء، وإنشاء قاعات تداول مجهزة بالوسائل التقنية المتطورة فضلاً عن الأجهزة الإلكترونية ومنها أجهزة الخدمة الذاتية وأجهزة الاستعلام ومتابعة حالة الدعوى إلكترونياً، وكذلك توفير خدمات السداد الإلكتروني.

كما تتضمن هذه الخطة تفعيل خدمات الإشعارات والإخطارات القضائية بشكل إلكتروني، والتكامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وإيقاف المعاملات

الورقية المرتبطة بإجراءات تنفيذ الأحكام وفق إجراءات مطورة تستهدف المحافظة على مصالح المتقاضين وضمان خصوصية البيانات وتقديم البدائل المتعددة لتنفيذ الأحكام وضمن الخدمات التي تتضمنها الخدمات الإلكترونية خدمة "إخطار" وهي من الخدمات التي تقوم بتوفير ميزة الإخطارات الإلكترونية للجمهور في حال وجود أي طلبات مسجلة بالمحاكم أو دعاوى يتم تقديمها.

وفي هذه الخدمة يقوم النظام بإرسال رسالة نصية لصاحب العلاقة بعد التحقق من ارتباط الرقم الشخصي بذات رقم الهاتف الجوال المسجل بقاعدة بيانات المحاكم وذلك بهدف إخطار صاحب الشأن بأي ارتباطات متعلقة به تم تسجيلها من قبل أطراف آخرين بالمحاكم.

وتوفر الخدمات الإلكترونية بالمجلس الأعلى للقضاء خدمة "استفسار" المتاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس، وتقدم خاصية الاستعلام عن موعد الجلسة والوقت والموقع وحالة الحكم في حال انعقاد الجلسة وذلك عبر إدراج رقم الدعوى.

ومن الخدمات الإلكترونية أيضاً خدمة الإخطارات التلقائية (حالة الدعوى) حيث تم تفعيل خاصية إرسال الرسائل النصية على الهاتف الجوال للرقم الشخصي المسجل بالنظام بشأن حالة الدعوى والحكم الصادر أو القرار الناتج من الجلسة وبالتالي إتاحة الفرصة للمراجع لمتابعة سير القضية والعلم الفوري بمجرياتها.

وضمن مساعي التحول الرقمي، أطلق المجلس مبادرة نموذج قاعة تداول إلكتروني أو القاعة الذكية، حيث يتم حالياً إعداد أفضل التنظيمات التقنية والمعدات الإلكترونية فضلاً عن تنظيم المتطلبات اللوجستية للقاعات، وكذلك تطوير إجراءات سير الدعوى بالقاعة الذكية والاستفادة من التكنولوجيا في إعادة هندسة سير الإجراءات، ومن أهمها تجربة النقل التلفزيوني بين إدارة السجون والمحاكم والبدء التدريجي بتقليل الحاجة لعملية نقل السجون، وكذلك تغيير إجراءات تسجيل الدعوى إلكترونياً وطباعة المحاضر والقرارات والأحكام خلال الجلسة، مع توفير برامج تسجيل الصوت وتحويل النطق لنص بهدف تقليل الوقت والجهد على أمين سر الجلسة بهذا الشأن مما يساهم في صدور الأحكام والقرارات على شاشات العرض الخارجية، حيث بإمكان الجمهور معرفة القرارات الصادرة خلال فترة وجيزة من ذات اليوم دون الحاجة لمراجعة أمين سر الجلسة. كما يتم توفير أجهزة الخدمة الذاتية التي تسهل تقديم الطلبات إلكترونياً وسداد الرسوم وكذلك توفير أجهزة الإرشاد لمواقع القاعات والمحاكم. ومن ضمن إنجازات المجلس أيضاً، إطلاق خدمة العمل المسائي بمحكمة الأسرة على مدى أيام الأسبوع من الأحد إلى الخميس.

واستحدثت المجلس إجراءات جديدة لتسريع تنفيذ الأحكام وتقليل الإجراءات الروتينية بالمحاكم حيث دشّن إدارة التنفيذ ويختص قاضي التنفيذ، دون غيره، بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقوتية أياً كانت، وبإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ، كما يفصل في منازعات التنفيذ الوقوتية بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة.

ولمواجهة الزيادة المتوقعة في عدد القضايا المرفوعة أمام الدوائر الجزئية، فقد قرر المجلس الأعلى للقضاء إنشاء دوائر جزئية إضافية بترأس كلا منها قاض، بدأت في قبول الدعاوى الجديدة، كما ستحال إليها الدعاوى المختصة من الدوائر المدنية الكلية. وفي سبيل تحقيق العدالة الناجزة ألزم القانون الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات بتقديم البيانات والملفات اللازمة للفصل في الدعوى خلال أسبوع، ولا يجوز تأجيل الدعوى لأكثر من مرة لنفس السبب على ألا يتجاوز التأجيل أسبوعين.

## تحديث إجراءات التقاضي عبر تطوير الأنظمة الإلكترونية لإدارة الجلسات

وهناك انخفاض في عدد الدعاوى العمالية المنظورة في عام 2018 بالمقارنة مع العام 2017، إذ بلغت (8334 دعوى) تم الفصل في عدد 6802 قضية بنسبة بلغت 82 بالمائة، حيث كان العدد في عام 2017 (13 ألفاً و710 دعاوى)، تم الحكم في

9480 دعوى حيث كانت نسبة الفصل 69 بالمائة وكان هذا الفارق بسبب أنه تمت إحالة الدعاوى العمالية إلى لجان فض المنازعات العمالية بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

كما نظرت دوائر المحاكم في أشهر الصيف (يوليو/أغسطس/سبتمبر) للعام 2018 عدد (34463) دعوى، بزيادة قدرها (3443) دعوى، عن ذات الفترة للعام 2017 والتي بلغ عدد الدعاوى فيها (31020) دعوى، أي زيادة بنسبة 10 بالمائة من الدعاوى المتداولة، بينما كان هناك انخفاض في عدد الدعاوى المحكومة بأحكام متنوعة (حكم قطعي - إحالة - شطب - وقف - ضم) بعدد (138) دعوى، والتي بلغت (13537) دعوى للعام 2018 مقابل (13675) دعوى للعام 2017.

ويتم حالياً أرشفة ملفات الدعاوى إلكترونياً، حيث تمت أرشفة أكثر من 550 ألف ملف بما يعادل حوالي 26 مليون ورقة تقريباً ويزداد هذا العدد يومياً. كما تتم عملية استكمال إجراءات الربط مع الجهات الخارجية عن طريق الشبكة الحكومية ضمن مشروع تطوير المحاكم. وتتضمن خطة التحول الرقمي الخدمات الإلكترونية المرتبطة بالجمهور والمحامين، والتحول الرقمي بإجراءات التقاضي عبر تطوير الأنظمة الإلكترونية لإدارة الجلسات خلال جلسات

النداء، وإنشاء قاعات تداول مجهزة بالوسائل التقنية المتطورة فضلاً عن الأجهزة الإلكترونية ومنها أجهزة الخدمة الذاتية وأجهزة الاستعلام ومتابعة حالة الدعوى إلكترونياً، وكذلك توفير خدمات السداد الإلكتروني.

كما تتضمن هذه الخطة تفعيل خدمات الإشعارات والإخطارات القضائية بشكل إلكتروني، والتكامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وإيقاف المعاملات

